الوفد المراقب الدائم

لدى الأمم المتحدة بنيويورك

كـــــلمة

جامعة الدول العربية

تلقيـــها بالنيابة

الوزيرة المفوضة د. ناصرية العرجة فليتي

نائب المراقب الدائم لجامعة الدول العربية

في

جلسات النقـاش العام

للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإقامة

منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة

الدمار الشامل في الشرق الأوسط

نيويورك، 17 – 21 نوفمبر 2025

* * *

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك: 2025/11/17

السيد الرئيس،

أصالة عن نفسي وبالنيابة عن جامعة الدول العربية، يسعدني أن أستهل بياني هذا بتهنئة المملكة المغربية الشقيقة، وتهنئتكم شخصيًا سعادة السفير، على توليكم رئاسة الدورة السادسة لهذا المؤتمر الهام، و أن أؤكد على ثقتنا الكاملة في قدرتكم على قيادة أعمال هذه الدورة نحو تحقيق التقدم المأمول في إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

كما أود أن أُشيدُ أيضاً بالجهود البنّاءة التي بذلتها كافة الرئاسات الخمسة السابقة، بما فيها الرئاسة الموريتانية، وذلك منذ إطلاق هذا المؤتمر في الأمم المتحدة عام 2019، و بما قدّمته من جهود ملموسة للدفع قدماً بهذا الملف الهام، أسهمت في الإبقاء على الاهتمام الدولي بإنشاء المنطقة الخالية في إطار الأمم المتحدة، بالتوازي مع الاهتمام البالغ الذي أولته وتوليه معاهدة حظر الإنتشار النووي منذ عام 1995 لإقامة المنطقة الخالية، والذي نتطلع لاستمراره في مؤتمرات المراجعة القادمة.

السيد الرئيس،،

تأتي هذه الدورة في سياق توتر دولي وإقليمي بالغ التعقيد، ويتوافق انعقادها مع مرور ثلاثين عامًا على إعتماد القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر مراجعة و تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995، والذي تم إعتماده في إطار صفقة تاريخية التزمت فيها الدول العربية بقبول التمديد اللانهائي للمعاهدة، استنادًا إلى التعهد الواضح من المؤتمر في هذا القرار بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، و ضمان إنضمام إسرائيل للمعاهدة كدولة غير

نووية، وإخضاعها كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النرية ..

وعليه؛ فإن جامعة الدول العربية تُؤكد هنا أن هذا القرار لم يكن قراراً سياسياً عابراً، بل هو القرار الوحيد الصادر في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي منذ تأسيسها عام 1968... ولذا فإنه يشكل التزامًا قانونيًا وسياسيًا فاعلاً بإقامة المنطقة الخالية، و إلا فسيكون من الضروري إعادة النظر في قرار المد اللانهائي للمعاهدة، والعودة لنظام مراجعة المعاهدة كل خمس سنوات، الذي يتيح الفرصة الكاملة لتقييم حقيقي، تجريه الدول الأعضاء، و خاصة الدول غير النووية، لحسابات المكسب والخسارة من إستمرار العمل بها بشكل لا نهائي و بغض النظر عن التقدم المحرز في التنفيذ، خاصة في ضوء التقاعس الواضح للدول النووية عن تنفيذ قرار الشرق الاوسط، وخاصة من الدول الثلاث المودع لديها المعاهدة والتي صاغت و دفعت به، وتقاعسها أيضاً عن تنفيذ ماورد في وثيقة مراجعة المعاهدة للأعوام 2000 و 2010 من تأكيدات على حتمية إقامة المنطقة الخالية تنفيذاً لقرار 1995، بل و مقاطعة بعضها لأعمال هذا المؤتمر رغم أنه يعقد تحت مظلة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،،

بعد ما يزيد عن عامين من العدوان الاسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، الذي إمتد ليشمل دولة فلسطين و سوريا و لبنان و اليمن، و مؤخراً ليطال دولة قطر التي قامت بمجهودات مضنية للتهدئة،،

و في أعقاب التهديدات الشفوية لأحد كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية بالتدمير لقطاع غزة على بكرة أبيه باستخدام السلاح النووي،،،

وبعد الجهود المضنية التي بذلتها قيادات الولايات المتحدة و مصر وقطر وتركيا، والتي قادت جميعها الى وقف هش لإطلاق النار، وتبادل الأسرى والمحتجزين، وضمان إدخال اسرائيل للمساعدات الإنسانية بكثافة، و الدفع نحو تنفيذ خطط التعافي وإعادة الإعمار المعتمدة عربياً و إسلامياً،

يقتضي الأمر الدفع و بقوة نحو إقامة المنطقة الخالية ضمن أي صفقات للتسوية السلمية، و على نحو تتكامل معه الرؤى السياسية مع الرؤى الأمنية نحو تحقيق آمال شعوب المنطقة في الدول العربية و في إسرائيل في السلام و الأمن المتبادل و الاستقرار .

و في هذا الإطار، تؤكد جامعة الدول العربية على ثبات موقفها القائم على المبادئ الشرعية الدولية، و الذي عبرت عنه منذ إعتماد أول قرار حول الموضوع عام 1974، والقائم على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، دون استثناء أو انتقائية، باعتبار ذلك الخيار الوحيد لضمان الأمن الجماعي والوقاية من سباقات تسلح جديدة تهدد السلم الدولي، و على أساس أن إنشاء المنطقة يشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهود الدولية الرامية للتوصل الى الأمن المتبادل و إلى بناء الثقة على أساس الالتزام بالشرعية الدولية.

السيد الرئيس،،

لقد آن الأوان لإنهاء حالة التسويف والتأجيل الدولي المستمرة منذ عقود بشأن تنفيذ قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط... فالدعم الواسع الذي حظي به المقرر رقم 546/73 الصادر عن الجمعية العامة في 1 نوفمبر 2018، والذي أسّس لهذا المؤتمر السنوي، يعكس الإرادة السياسية الواضحة للمجتمع الدولي للمضي نحو صياغة معاهدة مُلزِمة قانونًا لإنشاء المنطقة الخالية، استنادًا إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانب دول المنطقة، وبما يضمن أن تُتخذ القرارات بتوافق الآراء بين دولها المعنية.

ولأن هذا المؤتمر ليس مجرد منبر حواري، بل مسار تفاوضي مسؤول يهدف إلى تصحيح خللٍ تاريخي طال أمده في المنظومة الأمنية الدولية؛ فإنّ الجامعة العربية تُعيد التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي، لا سيما الدول الراعية لقرار عام 1995، في تحمّل التزاماتها والضغط على إسرائيل – الطرف الإقليمي الوحيد الذي يواصل مقاطعة هذا المؤتمر للسنة السادسة على التوالي – و يقاوم الإنضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة النرية.

كما تدعو الجامعة العربية ودولها الاعضاء الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أحد الرعاة الثلاثة للقرار وأحد الدول الوديعة للمعاهدة، إلى البناء على جهود الرئيس الأمريكي ترامب، من خلال حضور أعمال المؤتمر و الانخراط الإيجابي في أعماله، بما يُعيد الثقة إلى منظومة نزع السلاح و منع الانتشار العالميتين.

و ختاما السيد الرئيس،،

تشدد جامعة الدول العربية على أهمية الدور التنسيقي الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية، وفي مقدمتها الجامعة العربية، في دعم الجهود الرامية لإقامة المنطقة الخالية، انطلاقًا من كونها جزءًا لا يتجزأ من المشهد الإقليمي.

وتأمل، في هذا الصدد، أن يُعيد المؤتمر النظر في مشاركة المنظمات الإقليمية المحورية الغير منصوص عليها صراحة في مقرر الجمعية العامة، و خاصة مشاركة جامعة الدول العربية في كافة الجلسات الموضوعية للمؤتمر، انسجامًا مع القواعد الإجرائية للجمعية العامة، وتعزيزًا للتعاون المطلوب، الذي نصت عليه قرارات الجمعية العامة والبيانات الرئاسية لمجلس الأمن، في تحقيق السلم والأمن الدوليين. و نأمل أن نتلقى تلك الدعوة قريباً للمشاركة الموضوعية الكاملة في أعمال هذا المؤتمر المحوري و الهام..

و شكرا السيد الرئيس،،